مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

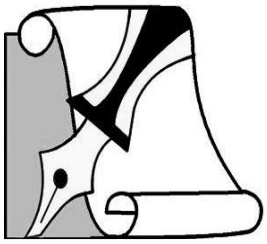

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

وساطة مصرية ـ قَطَرية تسعى لإخراج قادة "حماس" من غزة.. والأخيرة ترفض بلينكن لمجلس الحرب الإسرائيلي: القضاء على "حماس" مستحيل

مئة يوم مرّت على المحرقة التي أشعلتها "إسرائيل" في قطاع غزة، والذي تحوّل إلى خراب، مع أحياء كاملة لم يبق منها سوى أنقاض، ونظام صحيّ منهار، ومشارح تغصّ بالعائلات الثكلى، ومواطنين فلسطينيين مُنهكين. لقد تركت الحرب بصمات بدّلت تماماً شكل القطاع الساحلي الصغير المكتظ بـ2,4 مليون نسمة. فبعدما كانت أحياؤه تضجّ بالحركة والسيّارات، باتت الآن مليئة بالركام والمباني المهدّمة. فيما نزح حوالي 1,9 مليون شخص يمثّلون 85 في المئة من سكّان القطاع المحاصر من منازلهم، بحسب أرقام الأمم المتحدة، التي وصف منسّقها للشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، قطاع غزة بأنه بات "بكلّ بساطة غير صالح للسكن... مكاناً للموت واليأس".

إلى ذلك، خلص أستاذان جامعيان أمريكيان هما، خامون فان دين هوك وكوري شير، واستناداً إلى صور عبر الأقمار الصناعية، إلى أن 45 إلى 56% من مباني قطاع غزة دُمّرت أو تضرّرت حتى الخامس من كانون الثاني/يناير. ورأى كوري شير أن الدمار "واسع جداً، وكان سريعاً للغاية".

وفيما لم تحمل جولة وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، أي جديد على مستوى الضغط على "إسرائيل" لوقف إطلاق النار، عاد الحديث، وبقوّة، عن مفاوضات تمهيداً لصفقة جديدة برعاية قطرية. هذا في الوقت الذي خطفت الجلسة التي عقدتها محكمة العدل الدولية في لاهاي، في 11 كانون الثاني الجاري، حول شكوى دولة جنوب أفريقيا ضد "إسرائيل" لارتكابها إبادة جماعية في غزة، أنظار العالم أجمع، حيث تُعوّل الكثير من الدول على المحكمة لإصدار قرار يُلزم "إسرائيل" وقف إطلاق النار في غزة.

وما هو جديد الوساطة القطرية؟

عاد ملف مفاوضات الأسرى بين "إسرائيل" وحركة حماس إلى الواجهة، خصوصاً بعد تقديم الدوحة مقترحاً يتضمّن صفقة تبادل أسرى على عدة مراحل، بينها خروج قادة "حماس" من غزة وانسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع.

وذكرت القناة 12 أن المقترح القطري لا يزال في مراحله الأوليّة ويتطلب مناقشات موسّعة، ويشمل الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين المحتجزين لدى فصائل المقاومة في قطاع غزة، مقابل إنهاء الحرب وانسحاب جيش الاحتلال من القطاع وخروج قادة حركة حماس من قطاع غزة.

وفي هذا الإطار، أشارت مصادر مصرية إلى أن مفاوضات الوساطة التي استأنفتها القاهرة رسميًا بين الحكومة الإسرائيلية وفصائل المقاومة في قطاع غزة، بعد تعليقها في أعقاب اغتيال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، صالح العاروري، "تُستكمل من حيث انتهت."

وكشفت المصادر أن "مصر كانت قد تسلّمت من حركة حماس – قبل اغتيال العاروري مباشرة – ردًا وافيًا على المبادرة المصرية لوقف الحرب، تضمّن التعديلات التي رأتها الحركة ضرورية من أجل التجاوب مع جهود الوساطة"؛ وهو ما كان قد أكّده رئيس المكتب السياسي لحماس، إسماعيل هنيّة.

بموازاة ذلك، أكّد المتحدّث باسم الخارجية القطرية، ماجد الأنصاري، أن الوساطة القطرية متواصلة لإيقاف الحرب في غزة، وأن هناك تبادلاً للأفكار بين دولة قطر ومختلف الأطراف بهذا الشأن. ووفقاً للمصدر المصري، فإن ردّ "حماس" تضمّن ضرورة توافر ضمانات بعدم معاودة الحرب عقب تبادل الأسرى."

وفي السياق ذاته، التقى مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، بريت ماكغورك، مع رئيس الوزراء القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في الدوحة، وبحثا إمكانية استئناف محاولات التوصل إلى صفقة تبادل أسرى بين "إسرائيل" وحركة حماس، بحسب ما نقل موقع "واللا" الإلكتروني عن ثلاثة مصادر، من بينها مصدر أميركي.

بالمقابل، امتنع البيت الأبيض والحكومة القطرية عن الإعلان عن زيارة ماكغورك للدوحة، كما لم تُنشر أي تفاصيل حول مضمون اللقاء.

واستناداً إلى موقع "واللا"، فإن "إسرائيل" وحركة حماس طَرحتا مقترحات لاستئناف المفاوضات حول صفقة تبادل؛ لكن كلا الجانبين رفضا مقترح الجانب الآخر. وكانت هذه المفاوضات قد توقّفت في أعقاب اغتيال "إسرائيل" القيادي في "حماس"، صالح العاروري، في بيروت.

وليس بعيداً عن ذلك، أجرى رئيس المخابرات المصرية، عباس كامل، اتصالات مع قيادة حركتي حماس والجهاد، بشأن صفقة تبادل الأسرى مع "إسرائيل".

وبحسب المعلومات، فإن الاتصالات تجدّدت بعد زيارة الوفد الإسرائيلي للقاهرة في 9 كانون الثاني الجاري، والتي جاءت بمقترح مُعدّل، بحسب التقرير، وتضمّن بنوداً جديدة تتعلق بوقف إطلاق النار، ومراحل المساعدات الإنسانية، وتبادل الأسرى.

\

وما هو موقف "إسرائيل" من الوساطة القطرية؟

تحدّثت تقارير إسرائيلية عن معضلة تواجهها حكومة بنيامين نتنياهو، في ما يتعلق باتخاذ قرار بشأن مقترحات جديدة قدّمها الوسطاء للإفراج عن الأسرى الإسرائيليين المحتجزين لدى فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، وتتضمّن "وقف الأعمال القتالية" في غزة.

ونقل موقع "واللا" عن مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى، قولهم إن هناك "فجوات كبيرة لا تزال قائمة بين الطرفين، والتي لا تسمح بالتوصل إلى اتفاق في هذه المرحلة"، موضحين أن "القرار الرئيسي الذي يتعيّن على إسرائيل اتخاذه هو ما إذا كانت ستُوافق على فكرة أن أي صفقة لإطلاق سراح الرهائن ستؤدّي لإنهاء الحرب، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة."

وأشارت التقارير الإسرائيلية إلى مقترح قطري متعدد المراحل للإفراج عن الرهائن، قدّمه الجانب الأميركي للحكومة الإسرائيلية. كما عاد مسؤولون في جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك) من القاهرة، مُحمّلين بمقترح مصري مشابه. وفي حين لا تزال تفاصيل المقترحين غير واضحة، تشير التقارير الإسرائيلية إلى أنهما يتضمّنان "إخراج قادة حماس من غزة."

وتحدّثت القناة 12 عن أن حركة حماس تُصرّ على أن أي صفقة سيتم التفاوض حولها يجب أن تشمل إنهاء الحرب على غزة. كما ذكرت أن رئيس حركة حماس في غزة، يحيى السنوار، يرفض التسليم بإنهاء سلطة حماس في القطاع، خصوصاً في أعقاب اغتيال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، صالح العاروري، في الضاحية الجنوبية لبيروت.

بالمقابل، أفادت القناة بأن إسرائيل تصر على صفقة تبادل مقابل هدن إنسانية، على نحوٍ مشابهٍ للصفقة التي تم التوصل إليها نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. وادّعت القناة أن حركة حماس "تُفضّل الانتظار" في

ظل التحوّل الإسرائيلي الوشيك لـــ "المرحلة الثالثة" من حربها على قطاع غزة، بما في ذلك في وسط وجنوبي القطاع.

ووفقاً للقناة 12، فإن الخطوط العريضـــة للمقترحين القطري والمصـــري، تشـــمل "إطلاق ســـراح المحتجزين الإســـرائيليين على عدة مراحل، والوقف الفعلي للأعمال القتالية، وإمكانية نفي قادة "حماس" خارج قطاع غزة؛ فضلاً عن إمكانية ضلوع الحركة" في ما بات يُعرف في الخطاب الإسرائيلي بـ "اليوم التالي" للحرب على غزة.

وأكّد التقرير أن المقترحين يشملان البدء ب "مرحلة إنسانية ما، يتم بعدها إطلاق سراح المجنّدات الأسيرات؛ ولاحقاً يتم الإفراج عن سائر المحتجزين" لدى المقاومة الفلسطينية. وأوضحت أن "الأسئلة الأساسية التي يتعيّن على الحكومة الإسرائيلية الإجابة عليها تتعلق باستعداد تل أبيب لوقف إطلاق النار"، رغم عدم تحقيق الهدف المعلن للحرب بـ "القضاء على حماس."

وادّعت القناة أن وزراء في كابينيت الحرب أبلغوا عائلات رهائن إسرائيليين في غزة، أنه "قد تكون هناك أغلبية في الحكومة تؤيّد إمكانية إجلاء قادة حماس من غزة، بقدر ما يكون ذلك مناسباً"، علماً بأن قراراً في هذا الشأن يقع ضـمن صـلاحيات المجلس الوزاري للشـؤون السـياسـية والأمنية، الذي يشـارك في عضـويته بتسـلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، اللذان يعارضان فكرة إنهاء الحرب، إضافة إلى وزراء في الليكود يتبنّون الموقف ذاته.

بدورها، أشارت القناة 13 الإسرائيلية إلى أن المقترح القطري يشمل "إطلاق سراح جميع الرهائن الإسرائيليين في غزة على عدة مراحل، معظمها سـيتم مع نهاية الصـفقة وبعد انسـحاب الجيش الإسـرائيلي من القطاع"، مكرّرة أن الاقتراح يتضمن خروج قادة "حماس" من قطاع غزة.

وفي أعقاب ما تداولته وسـائل الإعلام الإسـرائيلية، نفت حركة حماس طرح مبادرة يتضـمّن أحد بنودها خروج قادة الحركة من قطاع غزة، بحسـب ما جاء في تصـريحات صـدرت عن القيادي في الحركة، أسـامة حمدان، خلال مؤتمر صـحافي عقده في العاصـمة اللبنانية بيروت، مؤكّداً على أنه "من حيث المبدأ لا توجد مبادرة من هذا النوع."

وشدّد حمدان على أن "الشعب لم يغادر أرضه، فما بالكم بالمقاومة التي تُدافع عن الشعب. الحديث عن خروج المقاومة ومغادرة أرضـــها وهم. كما أن فكرة نزع ســـلاح المقاومة ســـاذجة ولا تنم عن إدراك لحقائق الأمور".

واعتبر التقارير الإسرائيلية "عملية تدليس وتضليل لتهدئة الشارع الغاضب، وخاصة عائلات الأسرى التي تشاهد أبناءها يُقتلون على يد الاحتلال."

وجدّد حمدان تأكيد حركة حماس على أنها لن "تقبل بأي مبادرة تبادل أسرى ما لم تقم على إنهاء كامل للعدوان عن قطاع غزة". وقال إنه "حتى اللحظة لا يوجد حديث عن أي مبادرات. مُلتزمون بموقفنا، وقدّمنا رؤية واضحة للوسطاء؛ وهذه الرؤية هي قاعدة أي أفكار أو مبادرات في هذا السياق."

وكيف تعاملت "إسرائيل" مع القضية المقدّمة ضدها في محكمة العدل الدولية في لاهاي؟

في الواقع، تبدو علامات القلق واضحة للغاية على الأوساط الإسرائيلية من احتمال إدانة الكيان خلال مداولات محكمة العدل الدولية، وما قد يترتّب عليها من تداعيات دولية مُضرّة. وكانت المحكمة قد بدأت النظر في طلب من جنوب إفريقيا تتّهم فيه "إسرائيل" بارتكاب جرائم "إبادة جماعية" بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث من المعروف أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يشنّ منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حرباً مُدمّرة على غزة، خلّفت أكثر من 23 ألفاً و357 شهيداً (حتى كتابة هذه السطور)، و59 ألفاً و410 جرحى، معظمهم أطفال ونساء، ودماراً هائلاً في البنية التحتية وكارثة إنسانية غير مسبوقة، وفقاً لسلطات القطاع والأمم المتحدة.

ومن بين التداعيات التي تخشاها إسرائيل، أن تمهّد أي إدانة لها في محكمة العدل لمحاكمة قادة ومسؤولين إسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية (في لاهاي أيضاً)، والإضرار بمكانة "إسرائيل"، وخلق رأي عام مناهض، وزيادة المقاطعة لها، والامتناع عن تزويدها بأسلحة، وفرض عقوبات عسكرية واقتصادية عليها، إلى جانب قطع علاقات سياسية واقتصادية معها، بحسب معهد بحثي وصحيفتين إسرائيليتين.

دولة منبوذة

وتبعاً لذلك، قال معهد "ديمقراطية إسرائيل" (خاص)، في دراسة، إن "قضية جنوب إفريقيا تمثّل تحدياً كبيراً لإسرائيل، وتتعامل معه تل أبيب بجديّة، وتستثمر موارد قانونية ومالية كبيرة في القضية" وتابع: "ولزيادة فرص نجاحها، يجب على إسرائيل أن تتصرف بقوّة أكبر ضد الدعوات التي تُطلقها شخصيات

عامة (إسرائيلية) من وقتٍ إلى آخر، ويمكن تفسيرها حرفياً على أنها دعوات للإبادة الجماعية".

واعتبر المعهد أن "طلب جنوب إفريقيا جزء من الجهود المستمرة التي يبذلها الفلسطينيون والعديد من الدول لوضع إسرائيل كدولة منبوذة". وأضاف أن "خسارة القضية يمكن أن تضع إسرائيل في موقف إشكالي للغاية على الساحة الدولية.. والمحكمة تتمتّع بسلطة إصدار "تدابير (أوامر) مؤقّتة" في الحالات العاجلة. وقد تكون هذه التدابير غامضة إلى حد ما."

علاوة على ذلك، هناك احتمال "إصدار المحكمة أمر لإسرائيل بعدم ارتكاب جرائم إبادة جماعية، أو بوقف إطلاق النار فوراً، أو السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل غير محدود.

ويوضح المعهد أن التركيز الرئيسي لإسرائيل ينصب على ضمان عدم النظر إلى الإجراءات التي تتّخذها المحكمة على أنها تدخّل في المجهود الحربي في غزة".

وإذ أوضح المعهد أنه ليس لدى المحكمة قوّة شرطة أو قوّة عسكرية لتنفيذ أحكامها، إذا انتهكت إسرائيل أوامر و/ أو أحكام المحكمة"؛ لكنه استدرك قائلاً: "ستنظر إليها دول عديدة من منظور سلبي للغاية، ما سيُضرّ بمكانة إسرائيل في الساحة الدولية. وقد تمتنع دول عديدة عن بيع أسلحة لإسرائيل".

وماذا عن تداعيات المحاكمة على "إسرائيل"؟

استمعت محكمة العدل الدولية في جلساتها إلى الالتماسات، أمام لجنة كاملة مُكوّنة من 15 قاضياً من مختلف البلدان، حيث أن جلسات الاستماع قد تستمر لسنوات. لكن الأكثر أهمية أن جنوب إفريقيا طلبت أيضاً تدابير مؤقّتة (لحين البت في القضية)، أي إصدار أمر لإسرائيل بوقف القتال فوراً.

ومع أن فرص نجاح مثل هذا الطلب غير واضحة، غير أنه يمكن للمحكمة أيضاً أن تّصدر تدبيراً أكثر تساهلاً، يأمر إسرائيل بوقف الأعمال التي تُعرّض المدنيين للخطر؛ وهو يحمل المعنى نفسه.

أما عن التأثير المباشر على "إسرائيل"، فإن ما حصل قد يدفع بعض الدول إلى الاستشهاد به في مجلس الأمن الدولي، في جهودها لفرض عقوبات عسكرية واقتصادية على إسرائيل."

ومن المحتمل أيضاً أن تنظر إليه دول ومنظمات مختلفة كتأكيد على أن "إسرائيل" ترتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين وتستخدمها كذريعة لقطع العلاقات السياسية والاقتصادية."

من هنا، وصفت صحيفة "إسرائيل اليوم" الأمر بأنه "مثل كرة ثلج خطيرة"، مُحذّرة من أن "أعداء إسرائيل سيستغلّونها بالتأكيد في وسائل الإعلام المختلفة والجامعات لخلق رأي عام مناهض لإسرائيل"؛ واعتبرت أن "مثل هذا الضغط يمكن أن يؤثّر حتى على إدارة (الرئيس الأمريكي جو) بايدن (الداعم لتل أبيب في حربها على غزة)، إلى درجة أنها قد تُقيّد مبيعات أنظمة الأسلحة لإسرائيل." وتابعت: "ويمكن أن تؤدّي كذلك إلى إجراء تحقيق في المحكمة الجنائية الدولية، ربما يُتوّج بمحاكمة القادة الإسرائيليين وضبّاط الجيش الذين شاركوا بالحرب."

مقاطعة وعقوبات

على الرغم من أنها لا تتمتّع بصلاحيات تنفيذية، إلاّ أن إجراءات محكمة العدل الدولية، مثل الأمر بوقف الحرب فوراً، من شأنها إثبات أن "إسرائيل" ارتكبت إبادة جماعية، مما يتسبّب في عزلتها ومقاطعتها وفرض عقوبات عليها، أو ضد الشركات الإسرائيلية"، وفقاً لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية.

وتابعت الصحيفة: كما يمكن للإجراءات غير الرسمية في المحكمة أن تؤثّر على الإجراءات في المحكمة الجنائية. فإذا تقرّر في محكمة العدل أن إسرائيل ترتكب أعمالاً تشكّل إبادة جماعية، فيمكن للمدّعي العام في المحكمة الجنائية النظر في اتخاذ خطوات ضد كبار المسؤولين الإسرائيليين لتورّطهم في هذه الأعمال."

ولفتت الصحيفة إلى أنه في حال أمرت المحكمة بوقف إطلاق النار في غزة، فإن "أمر المحكمة يُلزم إسرائيل (قانوناً)، باعتبارها دولة موقّعة على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها."

وإذ اعتبرت "هآرتس" أنه يمكن لإسرائيل أيضًا أن تقرّر عدم تنفيذ الأمر (المؤقت)، أو الادّعاء بأن الخطوات المطلوبة ليست ذات صلة"، لكنها رأت أنه في هذه الحالة "ستكون الدول الأخرى مسؤولة عن اتخاذ إجراءات خاصة بها ضد إسرائيل، على المستوى الدولي."

وما الذي حمله بلينكن إلى "إسرائيل" وسلطة رام الله؟

خلال زيارته لإسرائيل، أبلغ وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، المسؤولين الإسرائيليين بأنه "من المستحيل القضاء على حماس بشكل كامل". وفي اجتماع عُقِد في مكتب وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف

غالانت، في مقرّ وزارة الأمن في تل أبيب، "بحث الجانبان سـيْر المعارك في قطاع غزة. واسـتعرض غالانت أمام وزير الخارجية العملية الواســـعة الجارية في كافة أنحاء قطاع غزة، لتفكيك البنية التحتية العســـكرية والحكومية لحركة حماس.

وذكر الناطق باســـم الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، أن بلينكن "جدّد دعمنا لحقّ إســـرائيل في منع تكرار الهجمات الإرهابية التي وقعت في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، وشدّد على أهمية تجنّب إلحاق المزيد من الأذى بالمدنيين وحماية البنية التحتية المدنية في غزة."

بدورها، قالت القناة "13" الخاصـــة إن بلينكن طَرح خلال اجتماعه بمجلس الحرب طلب الولايات المتحدة لتطبيق "حلّ الدولتين" كرؤية "لليوم التالي" (انتهاء) للحرب في غزة. وأضافت: "قال بلينكن للوزراء: مثلما لديكم طموحات، الفلسطينيون لديهم أيضاً طموحات؛ عليكم قبول ذلك".

ورداً على كلام بلينكن، وبحسب القناة، قال وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، رون ديرمر، إن "85 بالمئة من الفلسطينيين في يهودا والسامرة (التسمية التوراتية للضفة الغربية) يؤيّدون المجزرة التي وقعت يوم السبت الأسود"، في إشارة لهجوم شنّته "حماس" على مستوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبر.

وقال مسـؤولون إسـرائيليون كبار للقناة إن رسـالة بلينكن كانت "أنه إذا لم يتم طرح حل الدولتين كرؤية، فإن إسرائيل لن تتقدّم سياسياً، ولا حتى (في ملف التطبيع) مع السعودية".

وفي رام الله، بحث بلينكن مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الجهود الأمريكية لمعالجة "العنف الإسرائيلي المتطرف" في الضفة الغربية، بحسب بيان لوزارة الخارجية على لسان متحدّثها الرسمي ماثيو ميللر.

تجدر الإشـــارة إلى أنه منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة في 7 أكتوبر، كثّف الجيش الإســـرائيلي عملياته العسكرية بالضفة الغربية، وزاد من وتيرة الاقتحامات والمداهمات للمدن والبلدات والمخيّمات، وما نتج عنها من مواجهات وعمليات قتل واستهداف.

كما بحث بلينكن وعباس "الجهود الجارية لتقليل الأضرار التي لحقت بالمدنيين في غزة، وتسريع وزيادة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء غزة".

وتأتي زيارة بلينكن إلى رام الله ضمن جولة يُجريها في المنطقة لبحث تطورات حرب غزة والتوتّرات المتصاعدة في الشرق الأوسط.

الخلاصة

يبدو أنّ دولة الاحتلال لم تستخلص الدروس الكافية من الحروب السابقة على قطاع غزة، خصوصاً في كل ما يرتبط بمقاومة الشعب الفلسطيني وغاياتها؛ وهو ما دفع الرئيس السابق لجهاز الشاباك، والقائد السابق لسلاح البحر الإسرائيلي، عامي أيالون، إلى القول: إذا كان ثمّة مَن يظنّ أن الفلسطينيين سيستسلمون، فهو لا يعرف الفلسطينيين ولا "حماس"، لا من قريب ولا من بعيد.

أخيراً، يمكن الاستنتاج بأن القادة الإسرائيليين يخوضون الحرب بصورة مشتركة، وهم لا يختلفون حول ما تؤدّي إليه من معاناة للفلسطينيين؛ ولكنهم لا يثقون ببعضهم، وقد بدأت الشروخ تتزايد في صفوفهم، وهم يتبادلون التّهم على من يتحمّل المسؤولية عن الإخفاق الكبير؛ هل هي القيادة السياسية أم العسكرية –الأمنية، أم كلاهما؟!

لقد ظهر هذا الخلاف في الاجتماع الأخير للحكومة الصهيونية، حين كاد الوزراء يتضاربون بالأيدي، على خلفية رفض بعض الوزراء قيام رئيس الأركان بتشكيل لجنة للبحث في أسباب الإخفاق في السابع من أكتوبر.